موقف وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) من مطالب الشيعة

أ. د عبد الأمير هادي العكام
جامعة بغداد – كلية التربية / ابن الرشد

المقدمة

بعد أن استقالت وزارة جميل المدفعي الثالثة في١٥آذار١٩٣٥كلف الملك غازي ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة فألفها في ١٧ مارس ١٩٣٥[١]. صار العراق يعيش تحت ظل وزارة ياسين الهاشمي هذه وضعا شاذا وسياسة قمعية قاسية، فتعطلت الحياة الديمقراطية، فأوقفت الأحزاب السياسية، وخنقت الحريات، وصحف المعارضة عطلت جميعها الواحدة بعد الأخرى، وبثت الوزارة الجواسيس في كل مكان لمراقبة المشتغلين بالسياسة وفرضت الرقابة على المخابرات والرسائل والكتب، وألقت عدداً كبيراً في السجون بدون محاكمات، وحكمت على البعض الآخر بأحكام متباينة، منها الإعدام، وقد خولت هذه الأحكام قائد القوات العسكرية بتنفيذ حكم الانعدام دون اخذ موافقة الملك، وقامت الوزارة بفصل عدد كبير من الموظفين المعارضين لسياستها، وانتشرت في عهدها المحسوبية وابتزاز الأموال حتى إن ياسين الهاشمي نفسه ووزير داخليته رشيد عالي الكيلاني كانا متهمين بها، حيث تنامت ثروتهما عن طريق حصولهما على أراضٍ أميرية جديدة ، كما اتبعت اسلوب الرشاوي والمكافآت إذ أغدقت على رؤساء العشائر الموالية لها الأموال والأراضي والإعفاء من الضرائب و صادرت الأموال والأراضي وفرض الغرامات على رؤساء العشائر المعارضة لها، واستخدمت الجيش في ضرب الحركات المعارضة لسياستها، وأصدرت مجموعة من التشريعات أدت إلى انفراد ياسين الهاشمي بالسلطة، وفرض دكتاتوريته في البلاد، إذ اخذ ينشر الدعاية لنفسه. فضلا عن ذلك اتبعت الوزارة سياسة قمعية وقاسية وشديدة ضد الطائفة الشيعية حين طالبت ببعض حقوقها التي كفلها لها القانون الأساسي، وسوف اذكر بعض الوقائع عن ذلك معززة بالوثائق،في ٢٣ آذار١٩٣٥ خرجت مظاهرة في مدينة الكاظمية احتجاجاً على تشييد دائرة للبرق والبريد على مقبرة للمسلمين الشيعة في مدينة الكاظمية، فأدت هذه المظاهرة إلى معركة دامية بين الشرطة والمتظاهرين، إذ أطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين مما أدى إلى قتل مايقارب الثلاثين شخصاً وجرح نحو ثمانين[٢]. على اثر هذه المظاهرة، ركنت وزارة الهاشمي إلى الشدة والقسوة المفرطة ضد أهالي (الكاظمية) فأوقفت عددا من وجوه وأشراف المدينة بتهمة التحريض على القيام بهذه المظاهرة، فلبث الموقوفون في السجن ثلاثة أشهر جرت خلالها محاكمتهم واستجوابهم وقد حكمت المحكمة الكبرى المنعقدة في بغداد في ٢٢ حزيران ١٩٣٥ على سبعة من الموقوفين بالحبس الشديد المؤبد وعلى غيرهم بعقوبات مؤقتة والسبعة هم صادق الحاج احمد الاسترابادي وحسين إبراهيم حباشة ونجم موسى راضي وإبراهيم بن احمد وحسن المرتضى الخالصي وعبد الأمير عبود شمارة وعلوان بن السيد سلمان[٣]. وكان لحادثة الكاظمية الوقع الأليم في النفوس، فقد فجعت عائلات، وترملت نساء، واستشهد أبرياء، وأوقف وسجن بسببها بعض الأشراف على الرغم من أن الحادثة لا تستوجب من

السلطة اتخاذ كل تلك الإجراءات القاسية هذا وقد رفع عدد من رؤساء العشائر احتجاجاً إلى الملك غازي على ماأصاب أهالي الكاظمية من تعسف الوزارة وجاء فيه:-

((نرفع لأعتابكم أحزاننا وأشجاننا بما أصاب أبناءك وإخواننا الكاظميين من المذابح بصورة وحشية بدون مبرر الأمر الذي دعانا لرفع هذا الاحتجاج تجاه وزارة لا تمثل إلا نفسها افتتحت أعمالها بما تنطوي عليه نياتها العدائية، التي دعت الشعب بتهيج واضطراب)) [٤] ووقع الاحتجاج السيد حسن مكوطر، والسيد جعفر أبو طبيخ، وعلوان الحاج سعدون، وشعلان السلمان، وحسان الحمادي، وحاج رايح العطية، وعباس العلوان، وعواد الحاج آل حمادي، وحاج صدام جساب الحمادي. على اثر حدوث فاجعة الكاظمية منعت وزارة الهاشمي إقامة المواكب العزائية الحسينية في شهر المحرم الحرام [٥].

إن السياسة القمعية الشديدة التي اتبعتها وزارة الهاشمي ضد أهالي الكاظمية ومنعها إقامة المواكب العزائية الحسينية أثارت بعض القوى الشيعية ضد وزارة الهاشمي، ففي مناسبة ((عيد الغدير))[٦] اجتمع في النجف عدد كبير من الناس من مختلف الطبقات لبحث الموقف الراهن، وانتهز فريق من المحامين في بغداد هذه الزيارة فقصدوا مدينة النجف، واجتمعوا بالعلامة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، وحسنوا له تنظيم مطالب الشعب في الإصلاح واقترح بكتابة ميثاق يوقعه الزعماء ويرفعه سماحته إلى الملك غازي مباشرة وحكومته يطالب بإنجازها، فيكون وثيقة ناطقة بتبرم الشعب من الأوضاع السائدة يومئذ، وقد لقي هذا الاقتراح تأييداً من قبل حجة الإسلام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، فوضع الميثاق المحامون ذيبان الغبان، ومحمد عبد الحسين ومحمد أمين الجرجفجي[٧] وقد جاء فيه.**((لقد تمشت الحكومة العراقية منذ تأسيسها حتى اليوم على سياسة خرقاء لا تتفق ومصالح الشعب واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم، فمثلت أكثرية الشعب بوزير واحد أو وزيرين وعلى مثل هذا تمشت في سياسة التوظيف، فظهر التحيز صريحا في انتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الأمة، فلإيجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب ورفع التفرقة بين أبناء الأمة يجب أن يسهم الجميع في مجلس الوزراء وفي مجلس الأمة وسائر وظائف الدولة، وجوب تعديل قانون الانتخاب لمجلس الأمة وذلك بوضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخل وان يكون الانتخاب بدرجة واحدة واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة ووجوب تعيين القضاة الشرعيين من مذهب أكثرية السكان، كما نص عليه القانون الأساسي ولزوم تدريس الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية وان يكون من كل فرع من فروع محكمة التمييز عضو شيعي أسوة بالطائفتين المسيحية واليهودية وإطلاق حرية الصحافة، وتعديل لجان تسويه الأراضي، وتنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي، وإلغاء ضريبة الأرض والماء، وتوزيع مؤسسات الدولة الصحية والعمرانية والتهذيبية بنسبة عادلة حيث إن الحكومة لم تراع في توزيعها بنسبة عادلة وخاصة في المنطقة الجنوبية، كما يجب منع تفشي الأمراض الاجتماعية والأخلاقية وتهذيب مناهج المعارف ومنع البغاء وكل ما يؤدي إلى فساد الأخلاق))**[٨] .

ولأهمية هذا الميثاق سمي (بميثاق الشعب)) وماكان له من تأثير عظيم في الاضطرابات التي عمت مدن الفرات الأوسط ننشر نصه:

((نحن الموقعين بذيله أدناه، من زعماء القبائل في الفرات الأوسط، قد رفعنا مطالبنا المشروعة، التي كان جل الغرض منها إصلاح وضع المملكة العراقية، حتى يتقدم العراق إلى مصاف الأمم الراقية، ويمشي إلى الأمام على إقدام العدل والمساواة بين سائر طبقاته، وعناصره، ويبرهن على حرصه لصيانة الاستقلال الذي حصل عليه أهليته للاستقلال، تحت لواء صاحب العرش الهاشمي، دامت شوكته، قد رفعنا مطالبنا إلى سماحة زعيمنا الروحاني، المصلح الأكبر، حجة الإسلام والمسلمين، الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، دام ظله، كي يتقدم بها إلى مليكنا المعظم، صاحب الجلالة غازي الأول، وحكومته الموقرة، ويطالب بانجازها، وسماحته هو الممثل لنا جميعا، والمفوض فيها، والنافذ أمره علينا، فيما يعود إلى مصالحنا، وقد أعطيناه هذا الميثاق شاهدا وحجة علينا، مع الالتزام والتعهد منا جميعا على محافظة مصالح الأجانب في البلاد، وتمام الرعاية للمعاهدات الدولية، مع المثابرة على المطالبة بإنجاز تلك المواد الإصلاحية، وتحقيق رغائبنا القانونية، مهما كلفنا الأمر، وللبيان حرر:

المادة الأولى– لقد تمشت الحكومة العراقية منذ تأسيسها حتى اليوم على سياسة خرقاء لا تتفق ومصالح الشعب واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساسا للحكم، فمثلت أكثرية الشعب بوزير واحد أو وزيرين، ممن يسايرون السلطة في سياستها (على الأكثر) وعلى مثل هذا الأساس تمشت في سياسة التوظيف، فظهر التحيز صريحا في انتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الأمة، بينما القانون الأساسي لم يفرق بين أبناء البلاد، كما نصت المادة (السادسة) من القانون الأساسي، فلإيجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب، ورفع التفرقة بين أبناء الأمة، يجب أن يسهم الجميع في مجلس الوزراء، وفي مجلس الأمة، وسائر وظائف الدولة، كما يسهم في الجندية والضرائب.**المادة الثانية**– إن طريقة الانتخابات الحاضرة أسيء استعمالها، حتى أصبح مجلس الأمة لايمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً، وضماناً لدفع التلاعب، من ناحية الحكومة، نرى وجوب تعديل قانون الانتخاب على أساس ضمان الحرية المطلقة، بوضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخل المباشر، وغير المباشر، وان يكون الانتخاب بدرجة واحدة، واعتبار كل لواء منطقة الانتخابية مستقلة.**المادة الثالثة**– لما كانت المادة (٧٧) من القانون الأساسي تنص على وجوب تعيين القضاة الشرعيين من مذهب أكثرية السكان، في حين أن سلطات القضاء الشرعي منحت للحكام من مذهب أقلية السكان، فنطلب تطبيق أحكام المادة المذكورة من القانون الأساسي، مع لزوم تدريس أحكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية.**المادة الرابعة**– لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع الوحيد لمحافظة أرواح وأموال الشعب، وقد سبق أن مثلت الطائفتان: المسيحية واليهودية والعناصر الأخرى فيها، فعليه نطلب أن يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي لتطمئن النفوس بأحكام المحاكم.**المادة الخامسة**– لما كانت الصحافة لسان الشعب الناطق، فيجب إطلاق الحريات الكاملة للصحافة، ورفع القيود الإدارية، وحصر المسؤوليات

بالمراجع القضائية، تمشيا مع روح المادة ١٢ من القانون الأساسي. **المادة السادسة–** لما كانت الأوقاف العامة أوقافا إسلامية، خصصت لخدمة الشرع الشريف، وإعاشة المتفرغين لهذه الخدمة، وما يتفرع عنها، غير إن سياسة الحكومة اتجهت إلى نواحي أخرى، وأصبحت مواردها تصرف على تشكيلات الأوقاف الإدارية، وأهملت دور العلم، ومساجد العبادة، فعليه يجب الإقلاع عن هذه السياسة في إدارة الأوقاف العامة، وصرف مواردها على المؤسسات الإسلامية بصورة عامة. **المادة السابعة–** تعميم، وتعديل، لجان تسويه الأراضي، التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي، كما نطلب الإسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي، وتمليك الأراضي لأربابها من غير بدل. **المادة الثامنة–** إلغاء ضريبتي الأرض والماء، واستبدال ضريبة الكودة على المواشي بضريبة استهلاك، وعدم فرض الضريبة على الآلات الرافعة. **المادة التاسعة–** إن وظائف إدارة الدولة في تضخم مستمر، بسبب عدم استقرار المَلاك، وان رواتب الموظفين في تزايد بصورة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي، ومع مستوى المعيشة، كما إن الموظفين قد تمادوا بالاستهتار بمصالح الشعب بعدم رعاية القوانين، فيجب اتخاذ تدبير سريع لاستبدال موظفي الدولة، المعروفين بسوء السلوك والسمعة، والتخفيف من نفقات الدولة بتخفيض رواتب الموظفين الضخمة إلى الحد المعقول، وتخفيض رواتب التقاعد المدني والعسكري. **المادة العاشرة**– إن معظم مؤسسات الدولة الصحية، والعمرانية، والتهذيبية، لم تراع في توزيعها النسبة العادلة بين أبناء الشعب، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق، كما يجب وضع الأنظمة والقوانين لمنع تفشي الأمراض الاجتماعية، والأخلاقية، وتهذيب مناهج المعارف، وجعل الدروس الدينية كسائر الدروس ذات درجة في الامتحان، والسعي وراء صيانة الأخلاق، بمنع البغاء، والتجاهر ببيع الخمور، والقمار، وكل ما يؤدي إلى فساد الأخلاق. **المادة الحادية عشرة**– عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة، من أبناء الشعب أو من الموظفين، وأفراد الجيش والشرطة .
المادة الثانية عشرة– إيقاف أحكام القوانين التي تعارض هذه الطلبات، واستبدالها بما يضمن تنفيذ الطلبات المتقدمة .

وقد أرسل حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء الميثاق إلى الملك غازي والى ياسين الهاشمي لتنفيذ ماورد فيه، كما أرسل صورا منه إلى رؤساء عشائر الفرات. لقد نال الميثاق تأييدا واسعاً من قبل رؤساء العشائر بأربعمائة برقية أرسلوها إلى حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، ثم اخذوا يتوافدون على مدينة النجف للتوقيع عليه وكان من بينهم وفود من ألوية (المحافظات) المنتفك(ذي قار) والديوانية (القادسية) والحلة (بابل)، واجتمعوا عند حجة الإسلام فتحالفوا على تنفيذ الميثاق بكل ما لديهم من قوة وبسالة[٩]. وقد استدعى حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، أنصار الوزارة الهاشمية، كالشيخ عبد الواحد الحاج سكر والشيخ شعلان العطية، والشيخ فريق المزهر والشيخ محسن أبو طبيخ والسيد علوان الياسري إلى مدينة النجف للتوقيع على الميثاق، فأجابوا بأنهم سيذهبون إلى العاصمة أولا، ثم يرجعون للتوقيع عليه، وقطعوا على أنفسهم عهداً بذلك، لكنهم لم يفوا به، فبعد وصولهم بغداد

ومقابلتهم الهاشمي وجهوا كتاباً إلى حجة الإسلام كاشف الغطاء، دعوا فيه إلى ضرورة التعاون، وإفساح المجال للرجال المخلصين (يقصدون الهاشمي ورفاقه) حتى يتسنى لهم أن يقوموا بالإصلاح المطلوب[١٠]، لقاء هذا الموقف من قبل هؤلاء حصلوا على أراض أميرية من الحكومة، فقد حصل الشيخ عبد الواحد الحاج سكر على أراضي (أبو واويه) وأراضي ((راك الحصوه)) وحصل السيد محسن أبو طبيخ على أراض أميرية بين عفك، والرميثة، وحصل السيد علوان الياسري على أراضٍ في جهات الرميثة، كما أغدقت عليهم الحكومة الأموال والإعفاء من الضرائب[١١]، ونتيجة لموقف الشيخ عبد الواحد الحاج سكر وجماعته هذا عقد المؤيدون للميثاق عدة اجتماعات للتشاور حتى أسفرت اجتماعاتهم عن حلف سمي (بعهد الموالين) جاء فيه ((**نحن الموقعين أدناه، قد قسمنا بسيدنا العباس عليه السلام إننا نحرص كل الحرص على تأييد العرش الهاشمي و إعلاء شأن البلاد، وصيانة حقوق أبنائه وإننا متحدون ونقاوم كل من أراد بأحدنا أو بمجموعنا سوءاً خلاف العدل والحق أو بالدوافع الشخصية ونؤيد مطالبنا التي اتفقنا عليها عند حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء وقد وقع العهد أكثر من (٧٠) رئيس عشيرة**))[١٢]. في الوقت نفسه أصدر حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء بلاغاً إلى زعماء قبائل الفرات المطالبين بالإصلاح المحافظة على الأمن وعدم القيام بأي حركة يخشى منها اختلال النظام وانحلال حبل الأمن حتى تجري المفاوضات بالإصلاح مع الحكومة في جو هادئ، وانتظار ما تسفر عنه المطالبات من النتائج ويكون العمل حينئذ بما يقتضيه التكليف في وقته[١٣] .

استجاب زعماء قبائل الفرات لبلاغ آل كاشف الغطاء وهدأت الحالة في مناطقهم وجرت المفاوضات مع السلطة بشأن المطالب التي وردت في الميثاق، وأثناء هذه المفاوضات، اعتقلت السلطة الشيخ احمد أسد الله وكيل المرجع الديني الأعلى للشيعة الإمام أبو الحسن الاصفهاني في مدينة الرميثة في ٦ مايس ١٩٣٥ وأسقطت عنه الجنسية العراقية وأخرجته من العراق كونه يقوم بإعمال عدّتها السلطة خطراً على امن الدولة بدعوى انه كان يحرض قبائل الرميثة على عدم احترام السلطة[١٤]، على اثر اعتقال وإسقاط الجنسية العراقية عن الشيخ احمد أسد الله وكيل المرجع الديني الأعلى للشيعة الإمام أبو الحسن، قامت حركة مسلحة في مدينة الرميثة مطالبة بإطلاق سراحة وتنفيذ ماورد في الميثاق، فهاجمت عشائر الرميثة سراي الحكومة وحاصرت الحامية العسكرية، واستولت على محطة القطار وقطعت خطوط السكك الحديد [١٥]، على اثر ذلك أرسل ياسين الهاشمي وزير داخليته رشيد عالي الكيلاني وبعض رؤساء العشائر الموالين له إلى مدينة الرميثة للعمل على تهدئة الأوضاع وإرجاع الثائرين عن حركتهم ولكنهم اخفقوا في ذلك[١٦]، واستمرت العشائر بحركتها ضد الوزارة، فاستخدمت الوزارة الجيش لقمعها فحشدت في الديوانية والحمزة والحلة والسماوة القطعات العسكرية التي الفت منها ((قوة الفرات)) وأسندت قيادتها إلى أمير اللواء بكر صدقي، وأنذرت العشائر الثائرة بوجوب الاستسلام خلال ٢٤ ساعة، وأصدرت الوزارة اراده ملكية بإعلان الأحكام العرفية في منطقة الرميثة في ١١ مايس ١٩٣٥ الذي احتوى على (١٧) مادة [١٧]، كان أقصى مافيها المادة(٩) التي

خولت قائد القوات العسكرية تنفيذ حكم الإعدام دون اخذ موافقة الملك، في حين كانت القوانين السابقة تشترط تنفيذ حكم الإعدام مشروطاً بمصادقة الملك[١٨]، لم تستجب العشائر الثائرة للإنذار الحكومي واستمرت في حركتها مطالبة بتحقيق مطالبها، فقررت الوزارة استعمال القوة الفعلية ضد الثائرين، فتقدمت قوة (الفرات) بقيادة أمير اللواء بكر صدقي نحو مدينة الرميثة، يسندها قصف المدافع من البر وقنابل الطائرات من الجو، واشترك الفريقان في معركة حامية الوطيس، وأصيب الشيخ خوام العبد العباس رئيس بني ازريج بطلق ناري مكن الحكومة من القبض عليه، وعلى الرغم من إلقاء القبض على الشيخ خوام استمرت الاشتباكات بين الطرفين إلا أن الجيش استطاع أن يقضي على الحركة ويدخل مدينة الرميثة في ١٧ مايس ١٩٣٥، وتم إلقاء القبض على عدد كبير من القائمين بالحركة وأصدر بكر صدقي أوامر مشددة بوجوب حرق مزارع المشتركين في الحركة وقتل أسراهم ومعاملتهم بمنتهى القسوة، كما قامت حكومة الهاشمي بإلقاء القبض على المحاميين ذيبان الغبان ومحمد أمين الجرجفجي بدعوى أن لهم اتصالات ببعض رؤساء العشائر الثائرة فساقتهما إلى المحكمة لإجراء محاكمتهما فقررت المحكمة وضع كل منهما تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة كاملة ثم ابعدَ بعد ذلك إلى لواء كركوك.[١٩]

إن القوة المفرطة التي اتبعتها وزارة ياسين الهاشمي في القضاء على حركة الرميثة دفعت علماء الحوزة العلمية في النجف الاشرف إلى أن يقدموا احتجاجاً إلى الملك غازي طالبوا فيه بان توقف الحكومة إجراءاتها وتمنع قواتها العسكرية من ضرب أبناء العشائر في الفرات الأوسط حتى يحصل التفاهم والمفاوضة بينهم وبين الحكومة، كما حمل الاحتجاج مسؤولية حركة العشائر على الحكومة لاعتقالها عالم المدينة الشيخ احمد أسد الله وقد وقع الاحتجاج حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء والشيخ عبد الرضا آل شيخ راضي والشيخ جواد صاحب الجواهر والشيخ عبد الكريم الجزائري[٢٠]. على اثر قيام الحركات في الرميثة ووصول نسخ من (ميثاق الشعب) إلى لواء المنتفك(ذي قار) وإطلاع رؤوساء العشائر عليه، اعتقد هؤلاء الرؤساء إن تدخل الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء في هذه الحركة كان منبعثا من أمر ديني، فشرعوا في الهوسات وفي القيام بحركات معارضة للحكومة، وتوجه إلى النجف عشائر المنطقة الجنوبية ومنها سوق الشيوخ وكان يربو عددهم على الأربعين رئيسا فزاروا الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ووقعوا (ميثاق الشعب) الذي وقعه رؤساء قبائل الفرات الأوسط من قبل، ثم اجتمعوا برؤساء عشائر الحلة والديوانية وكربلاء وعقدوا اجتماعاً في دار المحامي سعد صالح في النجف، وتحالفوا فيه على القيام ضد الوزارة وان أدى ذلك إلى إراقة الدماء، ثم ذهبوا إلى كربلاء فكرروا الحلف أمام مرقد الإمام العباس بن علي بن أبي طالب عليه السلام ثم رجعوا إلى سوق الشيوخ حيث بدأوا يعدون العدة لمقاومة السلطة[٢١]. وكانت أول حركة قاموا بها أن تقدم لفيف من (بني خيكان) إلى (العكيكة) في يوم ٩ نيسان ١٩٣٥ فحاصروها واشتبكوا مع حاميتها أسفرت عن سقوط الناحية، ثم تقدموا إلى (سوق الشيوخ) واستولوا على مواقع الحكومة بيسر، بحيث اكتسحوا النفوذ الحكومي من (الجبايش) إلى مركز القضاء بثلاثة أيام، ثم هاجمت العشائر (سوق الشيوخ) بشدة واحتلتها في ١٤ مايس ١٩٣٥، وقامت العشائر بأعمال عديدة خربت خلالها أعمدة

البرق والتلفون وقضبان السكك الحديد في أور وقطعت المواصلات[٢٢]. كما ثارت العشائر المحيطة بمدينة (الناصرية) واستولت على محطة القطار في (أور) وقطعت قضبان السكك الحديد، وغمرت الطريق الممتدة بين المحطة و(الناصرية) بالمياه، وقطعت الطريق بين الشطرة والناصرية وغمرتها بالمياه وحاصرت مدينة (الناصرية)[٢٣]. وتداركاً للموقف الخطير أرسل ياسين الهاشمي وزير الدفاع جعفر العسكري للتفاوض مع الثائرين لتسوية الخلاف وحقن الدماء، فعقد وزير الدفاع اجتماعاً مع رؤساء العشائر الثائرة في الناصرية، وفي الاجتماع طالب الرؤساء بتنفيذ مواد (الميثاق)، وبين الوزير أن حكومته مستعدة لمفاوضة حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء بشأن (الميثاق) واتفق الطرفان على أن يصدر الوزير بيانا بذلك، وان توقف الحكومة حشد الجيش لكي تحافظ العشائر على الهدوء والسكينة، وأصدر وزير الدفاع في ١٦ مايس ١٩٣٥ بيانا موجهاً إلى رؤساء عشائر المنتفك أشار فيه إلى مقابلته رؤساء الفرات وغيرهم في الناصرية وطلبه من رؤساء العشائر بلزوم المحافظة على الهدوء والسكينة وعدم الإخلال بالأمن إلى أن تجري المفاوضة بين الحكومة والشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء عن المطالب وانه أمر القوات العسكرية بإيقاف حركاتها[٢٤]. بعث رؤساء العشائر الثائرة كتاباً إلى حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء اخبروه بما دار في اجتماعهم بوزير الدفاع وبلزومهم المحافظة على الهدوء والسكينة وعدم الإخلال بالأمن إلى أن تجري المفاوضة بينه وبين الحكومة عن المطالب ورجوه أن يبين رأيه بشأن إيقاف العمليات العسكرية، كما ذكر الكتاب أنه إذا لم تلب الحكومة رغباتهم على يده فإنهم سوف يواصلون ثورتهم ومطالبتهم بالحقوق الميثاقية[٢٥]، وقد أرسل الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء إلى معتمده في الناصرية العلامة الشيخ عبد الحسين مطر برقية قال فيها (**مشغولون بالإصلاح، يلزم السعي لمنع المضاربة، سيأتيكم تعريفنا، حفظ الأمن واجب**). وفي الوقت نفسه أرسل الشيخ كاشف الغطاء برقية إلى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ذكر فيها ورود البرقيات من شيوخ الناصرية إليه طالبين فيها إرشادهم للخلود إلى السكينة وطلبه منهم الهدوء كما طلب في برقيته من الهاشمي الإسراع إلى إجراء المفاوضة حسبما جاء في بيان وزير الدفاع لرؤساء عشائر المنتفك وعليهم أن ينتظروا ما نترقبه من وقوع ما يعدون به من المفاوضة[٢٦]. ورأت الحكومة ضرورة إصدار حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء كتاباً إلى معتمده في الناصرية، يساعد على إيقاف رؤساء العشائر لحركاتهم فكلف ياسين الهاشمي متصرف لواء كربلاء صالح جبران يذهب إلى مدينة النجف لمواجهة الشيخ واستحصال كتاب منه إلى معتمده في مدينة الناصرية يحث فيه العشائر على إيقاف حركاتها، فسافر صالح جبر إلى النجف واتصل بكاشف الغطاء في داره وبين له ضرورة تدخله لإنقاذ الموقف وانه مكلف من قبل رئيس الوزراء بذلك، فوافق الشيخ على هذا الطلب وسلم المتصرف كتاباً موجهاً إلى معتمده العلامة الشيخ عبد الحسين يطلب فيه من العشائر الثائرة إيقاف حركاتها والانتظار لنتيجة المفاوضة بينه وبين الحكومة حول الإصلاح. ارتاحت الحكومة لهذا الكتاب ونشرته على صورة منشورات ألقيت على المناطق الثائرة بواسطة الطائرات ليتم القصد من أخذه، كما استحسن ياسين

الهاشمي هذا الكتاب فوجه إلى حجة الإسلام في ٢٢ نيسان ١٩٣٥ كتاباً شكره فيه على إرشاداته للرؤساء المتضمنة لزوم الإخلاد إلى السكينة[٢٧].

لقد استجاب رؤساء العشائر لدعوة كاشف الغطاء فأوقفوا حركاتهم انتظاراً لنتيجة المفاوضات بين الحكومة والشيخ كاشف الغطاء حول مواد (الميثاق)، ولكن ياسين الهاشمي لم يفِ بالتزاماته مع حجة الإسلام كاشف الغطاء بإجراء المفاوضات معه حول مواد (الميثاق) فأستغل إلقاء العشائر سلاحها وركونها إلى الهدوء والسكينة فاتبع القوة والقسوة المفرطة في القضاء على العشائر الثائرة فأصدر إرادة ملكية في٢٥مايس١٩٣٥ بإعلان الأحكام العرفية في لواء المنتفك، وكلف وزير داخليته رشيد عالي الكيلاني الاشراف على العمليات العسكرية التي يقودها أمير اللواء بكر صدقي للقضاء على العشائر الثائرة، وهكذا توجهت قوات من الجيش والشرطة والبواخر المسلحة نحو (سوق الشيوخ) وبعد معارك عديدة مع الثوار تمكنت قوات الحكومة من دخول (سوق الشيوخ)، ثم أرسلت الحكومة حملة عسكرية على عشيرة (الحجام) فدمرت بيوت رؤسائها الثلاثة فرهود ومزهر وريسان، وأحرقت مضايفهم، وقطعت أشجار بساتينهم، وألقت القبض عليهم وابعدتهم الى مدينة الرمادي[٢٨].

بعد قضاء الحكومة على الحركات العشائرية وجهت وزارة الداخلية كتاباً سريا إلى متصرفية لواء (المتفك) في٤ حزيران ١٩٣٥ طلبت فيه تنفيذ عدد من الإجراءات العقابية الصارمة ضد أهالي المناطق الثائرة منها فرض غرامات نقدية، وعدد من البنادق، وتجريد العشائر من السلاح، وإشغال دور رؤساء العشائر الثائرة بواسطة الشرطة وقطع النخيل وهدم القلاع والمفاتيل من كافة أنحاء اللواء وتوقيف جميع الأشخاص الساكنين في المدن والقصبات سواء أكانوا من الموظفين أو الآهلين والذين لهم علاقة بالحركة أو المحرضين عليها وسوقهم إلى المجلس العرفي العسكري لمحاكمتهم[٢٩].

وبناءً على ماجاء بكتاب وزارة الداخلية وجهت متصرفية لواء (المنتفك) إلى مديرية شرطة اللواء كتابا سريا في ٦ حزيران ١٩٣٥، عدّ فيه الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ووكلاؤه المبثوثون في الفرات الأوسط والأدنى المحركين على هذه الحركات، كما كان للموظفين الجعفريين ولاسيما المدرسين و التلاميذ اثر فعال في هذه الحركات، وطالب الكتاب بإلقاء القبض على الذين تحوم حولهم الشبهات وسوقهم إلى ديوان المجلس العرفي العسكري لمحاكمتهم. وقد قامت متصرفية اللواء بتنفيذ ماجاء بكتاب وزارة الداخلية بكل دقة وذلك بإنزال العقاب الصارم في الأشخاص الثائرين وفرض الغرامات عليهم نقداً وأسلحة وأحالت (٢٢٩) متهماً إلى المجلس العرفي العسكري، فقرر المجلس إدانة (١٧٧) وأفرج عن الباقين، وأصدر المجلس حكمه بإعدام (٦٣) شخصاً ونفذ حكم الإعدام في (٩) أشخاص وأبدل في حق (٥٤) شخصاً بالإشغال الشاقة المؤبدة أما الباقون فأصدر المجلس أحكاما بمدد مختلفة من الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الحكم بالغرامة والجلد ومصادرة الأملاك[٣٠].

وبناءً على ماتقدم يمكن التساؤل هل كانت المطالب التي طالب فيها الشيعة التي وردت في الميثاق غير شرعية وغير عادلة حتى يواجه ياسين الهاشمي المطالبين بها بهذه القوة المفرطة والقسوة الشديدة

ويتهمهم بالطائفية؟ ويصف بعضهم بأنهم إيرانيون، فهذه المطالب عادلة ويستحق الشيعة الحصول عليها لأنها وردت في القانون الأساسي العراقي، ولكن الهاشمي بعد أن وعد حجة الإسلام كاشف الغطاء ورؤساء العشائر المطالبة بالإصلاح انه سيقوم بإجراء مفاوضات مع الحجة حول المطالب بعد ركون العشائر إلى الهدوء والسكينة بعد أن رمت العشائر سلاحها وركنت إلى الهدوء والسكينة حسب ماطلب منها حجة الإسلام كاشف الغطاء لم يف الهاشمي بوعده فقضى على حركات العشائر الثائرة بكل قسوة وشدة وقلب للحجة وللعشائر ظهر المجن كما لاحظنا من سير الأحداث فأعلن الأحكام العرفية وجعل تنفيذ حكم الإعدام بعد تصديق قائد القوات العسكرية، وهذا مخالف للأصول والقوانين العراقية حيث أن حكم الإعدام لا ينفذ إلا بموافقة الملك، حتى أن مستشار وزارة العدل وهو بريطاني عارض هذا القانون، علماً إن أي وزارة من الوزارات العراقية التي سبقت وزارة الهاشمي لم تعلن الأحكام العرفية عند قيام الحركات المناوئة للحكومة والتي تولى الجيش العراقي إخمادها، وألف ياسين الهاشمي قوة عسكرية سميت (بقوة الفرات) كلف أمير اللواء قائد الفرقة الأولى بقيادتها للقضاء على العشائر الثائرة وهذا مخالف للأعراف حيث أن الجيش مهمته الدفاع عن حدود الأوطان وليس القضاء على الحركات الداخلية المناوئة للحكومة والأغرب من ذلك إن ياسين الهاشمي كلف وزير داخليته رشيد عالي الكيلاني الاشراف على (قوة الفرات) التي قامت بالقضاء على العشائر الثائرة بقوة وقسوة شديدة فقتلت الأسرى وهجرت العوائل، وقطعت النخيل، وأحرقت البساتين، وسلبت الأرض، وهدمت البيوت والقلاع والمفاتيل، وصادرت الممتلكات، وفرضت الغرامات نقوداً وبنادق، وأصدرت أحكاما بالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة بمدد مختلفة على المعلمين والتلاميذ والموظفين وغيرهم وجلد الأطفال. هذه الأحكام غير الإنسانية التي نفذتها بشكل قاسٍ وغير مألوف (قوة الفرات) بقيادة بكر صدقي واشراف رشيد عالي الكيلاني وبعلم من ياسين الهاشمي، أثارت الاستياء العام لدى عدد كبير من السياسين والمسؤولين، فوزير دفاع ياسين الهاشمي جعفر العسكري لم يكن راضياً عن استخدام القوة ضد العشائر، إذ أصيب بخيبة أمل كبيرة حين رأى الجيش الذي أسهم في بنائه قد أصبح أداة بيد الكتل السياسية المتنازعة لتحقيق مصالحه الشخصية بضرب أبناء العشائر، ولهذا وقف العسكري ضد سياسة بكر صدقي القاضية باستخدام القسوة والإرهاب ضد أبناء العشائر التي ولدت استياءً كبيراً حين أصدر أوامره بإحراق المزروعات وقتل الأسرى[٣١]، أما السياسيون فقد اضطروا إلى اللجوء إلى الملك مباشرة لبت شكواهم واحتجاجاتهم ضد تصرفات الوزارة غير القانونية والمنافية لأحكام الدستور[٣٢]. إن السياسة التي اتبعها الهاشمي ضد العشائر الثائرة، وهي مصادرة الأملاك وفرض الغرامات قد جعل كثيراً من أفراد العشائر ونسائهم وأطفالهم يعانون من التشرد والفقر، كما إن مصادرته لأراضي الشيوخ الثائرة وتسليمها إلى شيوخ موالين لحكومته مع مكافآت ورشً أدى إلى زرع بذور الفتنة والنزاع الدائم بين العشائر. لقد حمل ياسين الهاشمي كما لاحظنا في الصفحات السابقة مسؤولية الحوادث حجة الإسلام كاشف الغطاء[٣٣]، لكن الحقيقة عكس ذلك، حيث كان موقف كاشف الغطاء هو التهدئة والركون إلى السكينة والانتظار لنتيجة المفاوضات مع الحكومة حول الإصلاح بحسب الاتفاق الذي تم معه ومع وزير الدفاع جعفر العسكري الذي لم يف به

الهاشمي، كذلك ادعى الهاشمي أن لإيران دوراً كبيراً في تحريض العشائر على الثورة، وهذا الادعاء باطل، وقد تكرر هذا من قبل بعض الذين حكموا العراق قبل وزارة ياسين الهاشمي أو بعدها، فكلما طالب الشيعة وهم أكثرية سكان العراق بحقوقهم المسلوبة ومساواتهم مع الأقليات الأخرى اتهموا بالطائفية وبولائهم لإيران ! إن الأعمال التي قام بها الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ضد العشائر الشيعية الثائرة لم تكن تتناسب مع دعوتهما حين كانا خارج السلطة، وفي المعارضة باحترام كرامة الناس وصيانة الدستور والحريات الديمقراطية والمعروف عن ياسين الهاشمي انه إذا كان خارج الحكم يكون من اشد المعارضين والمطالبين بحقوق الشعب أو بمنح الحريات الديمقراطية، وحين يكون في السلطة يكون من اشد الحكام ظلماً وجورا و دكتاتوراً .

لذلك أرجو من المؤرخين والباحثين الذين كتبوا عن الهاشمي والكيلاني وعدّوهما زعماء وطنيين وإنهم اتبعوا سياسة حازمة ضد العشائر المتمردة على السلطة أن يعيدوا النظر في كتاباتهم وان يذكروا الحقائق كما هي ويبينوا الأعمال الايجابية التي يقوم بها الحاكم تجاه شعبه والأعمال السلبية التي يتبعها ضد شعبه، لا أن يسوّغوا الأعمال السلبية التي يقوم بها الحاكم ضد شعبه كذلك يجب عليهم أن يتجردوا عن عواطفهم وميولهم القومية والإقليمية والطائفية في كتاباتهم وان يكونوا علميين و نزيهين.

الهوامش والمصادر :

١- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بيروت ط٥، ١٩٧٨، ج٤ ص ٩٠ .

٢- المصدر نفسه ، ج٤ ص٩٩.

٣- المصدر نفسه، ج٤ ص٩٧،٩٨.

٤- المصدر نفسه، ج٤ ص ٩٩.

٥- المصدر نفسه ج٤ ص١٠٠.

٦- يوافق اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة حلول عيد الغدير عند الشيعة الأمامية الاثنى عشرية وهو اليوم الذي بويع فيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) بولاية العهد عن النبي (ص) ونص عليه في الخلافة، فيجتمع في مدينة النجف الاشرف اعداد كبيرة من الناس لزيارة ضريح امير المؤمنين عليه السلام .

٧- الحسني ، المصدر السابق، ج٤ ،ص١٠١.

٨- دار الكتب والوثائق ببغداد ملفات البلاط الملكي د/ ٣/٦ حوادث الفرات وثيقة رقم ١٥٩،١٦٠ وسوف ارمز لدار الكتب والوثائق بـ د ، ك، و؛ الحسني المصدر السابق، ج٤ ص١٠٠.

٩- المصدر نفسه.

١٠- جريدة البلاد، العدد ٥١٦، بتاريخ ٧ نيسان ١٩٣٥.

١١- محاضر مجلس الأعيان العراقي لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ ، اجتماع ١٠ شباط ١٩٣٦، ص ٩٦-٩٨ .

١٢- الحسن ، المصدر السابق، ج٤ ص ١٠٤.

١٣- المصدر نفسه ج٤ ص ١٠٦.

١٤- لقد ادعت حكومة الهاشمي أن الشيخ احمد أسد الله إيراني وثبت دوره في تحريض القبائل ضد الحكومة لذا القي القبض عليه، انظر د ك و ، ملفات البلاط الملكي ملف د/٣/٦ (حواث الفرات) رقم الوثيقة

٣١١،١١٨؛وانظر كذلك د ك و، ملفات البلاط الملكي د/٣/٦ تقرير متصرفية لواء الديوانية إلى وزارة الداخلية رقم /س/٨٣٥ في ١٩٣٥/٥/٩ عن الوضع في الرميثة .

١٥- محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ ص ١٩؛ محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال ، دمشق، ١٩٣٨، ص ١٧٥.

١٦- د ك و، البلاط الملكي د/٣/٦ وثيقة رقم ٨٨، ٨٩ ؛ انظر قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥ بغداد، ٢٠٠٦ ، ص١٠٢-١٠٣.

١٧- الحسني، المصدر السابق، ص١١٨؛ طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣ ،ج١، بيروت ١٩٦٧،ص٤٣٨.

١٨- إبراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث، بيروت، ١٩٦٩، ص١٦١ ومابعدها؛ كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٤٦؛ قيس الغريري ، المصدر السابق، ص ١٠٥.

١٩- الحسني، المصدر السابق، ج٤، ص١١٤ ،١١٥ إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص١٦١. لقد استخدم رشيد عالي الكيلاني أسلوب الرشوة والمكافآت من اجل كسب تأييد القبائل لسياسته لذا صرف (٦٠) ألف دينار من اجل تفريق مؤيدي الشيخ خوام العبد العباس رئيس عشائر بني زريج ، انظر د ك و، ملفات البلاط الملكي د/٣/٦، حوادث الفرات ١٩٣٥، رقم الوثائق ٥٩، ٦٣ ،١٠٤؛ انظر كذلك سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية، بغداد ١٩٧٥، ج٢، ص٢١٣،.٢٤٨

٢٠- الحسني، المصدر السابق، ج٤، ص١٢٧.

٢١- المصدر نفسه، ج٤ ، ص١٢٨،١٢٩.

٢٢- جريدة البلاد، العدد ٥٥٣ في ٢١ ايار ١٩٣٥.

٢٣- محسن ابو طبيخ المصدر السابق، ص ١٧٨.

٢٤- علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق، بغداد ١٩٨٧، ص١٨٥ .

٢٥- الحسني، المصدر السابق، ج٤ ، ص١٣٣،١٣٢.

٢٦- المصدر نفسه، ج٤ ص١٣٣.

٢٧- المصدر نفسه، ج٤ ،ص ١٣٤.

٢٨- المصدر نفسه، ج٤، ص١٣٥ ومابعدها .

٢٩- المصدر نفسه، ج٤ ،ص ١٤٠-١٤١.

٣٠- المصدر نفسه، ج٤، ص١٤٤.

٣١- علاء جاسم محمد ، المصدر السابق ص١٨٥.

٣٢- رفع محمد جعفر أبو التمن احتجاجاً إلى الملك غازي بتاريخ ١٠ مايس ١٩٣٥ على تصرفات وزارة الهاشمي غير القانونية والمنافية لأحكام الدستور، كما قدم سليم حسون وإبراهيم الاورفلي ومولود مخلص وفخر الدين ال جميل وعبد العزيز القصاب وحمدي الباجه جي وناجي السويدي ومحمد رضا الشبيبي وجمال بابان وجميل المدفعي ورشيد الخوجه والشيخ احمد الداوود والحاج رمزي وغيرهم احتجاجا الى الملك غازي على موقف الوزارة من المعارضة ، كذلك اجتمع حكمت سليمان وجعفر ابو التمن بالملك غازي لبت شكواهم واحتجاجاتهم على تصرفات الوزارة المنافية للأعراف الديمقراطية. انظر د ، ك، و ملفات البلاط الملكي ملف د/٦/١٤، رقم الوثيقة ٢٩،٣٠،٣١؛ نجدة فتحي صفوت العراق في الوثائق البريطانية (اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي

صفوت) البصرة ،١٩٨٣، ص ٨٣-٢١٣؛ قيس الغريري، المصدر السابق، ص١٠٩،١١٠.

٣٣- انظر محاضر جلسات مجلس الأعيان العراقي الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٦،ص١١،١٢.

مجلة كلية التربية / جامعة واسط
مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية
صدر العدد الاول منها في نيسان ٢٠٠٧
والعدد الثاني في تشرين الثاني

مجلة كلية التربية / جامعة واسط
مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية
صدر العدد الاول منها في نيسان ٢٠٠٧
والعدد الثاني في تشرين الثاني